



إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل

(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥).

محمد صلاح غازي

كاتب وباحث في العلوم الاجتماعية - مصر.

سلبية لسنوات طويلة. أما القرن الجديد، فلنا فيه رأي آخر، إذ يجب أن يكون قرن اتقاء هول حيازة السلاح النووي وباقي أسلحة الدمار الشامل أو السباق نحو حيازتها، وغسل الأوزار التي اقترنت باستخدامها أو التهديد بها».

بهذه المقدمة بدأ الدكتور ممدوح حامد عطية هذا الكتاب، إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، الذي صدر مؤخراً عن الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الفصل الأول بعنوان «أنواع أسلحة الدمار الشامل والبروتوكولات/ الاتفاقيات/ المعاهدات الخاصة بمنع انتشارها»، وهذا الفصل مدخل ضروري لتعريف القارئ على أنواع أسلحة الدمار الشامل وتصنيفاتها المتعددة كي لا يقع لديه أي لبس أو خلط، ويستطيع أن يتتبع الخطوات والإجراءات الدولية التي اتخذت للحيلولة دون انتشارها خلال المرحلة الراهنة.

ويمكن في هذا الصدد أن نميز بين كل

نزع السلاح النووي، وضبط التسليح وإقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبناء توازنات استراتيجية جديدة، أهداف مطروحة على أجندة القرن الحادي والعشرين، بل على رأس أولوياته، لأن العرب مع غيرهم من سكان الشرق الأوسط مهددون دون غيرهم بتداعيات انتشار السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل والسباق المحموم على حيازة هذه الأسلحة وكسر أي قيود تحول دون الوصول إليها.

«لقد كان القرن العشرون قرن «الثورة الذرية»، سواء بما حملته هذه الثورة من فتوح علمية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، أو بما ألحقته بالإنسانية من دمار وكوارث، زادت عما حدث من استخدام للأسلحة الكيميائية في الحرب العالمية الأولى بما تركته من ضحايا ومشوهين، وكذا ما كان من تصنيع وتخزين للأسلحة البيولوجية التي تنشر الأوبئة والأمراض وتفتك بالإنسان وباقي الكائنات الحية، وتؤثر في البيئة الطبيعية تأثيرات

المتنامية بأسلحة ذرية رادعة»^(١).
من أهم أبرز القضايا التي تناولها المؤلف، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من احتمال استخدام الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

المعروف أن الولايات المتحدة لها سياسة مزدوجة: تمنع وتمنح حسب الظروف، والأحوال، ونتيجة لهذه السياسة أصبح الانتشار حقيقة واقعة، وأصبحت منطقة الشرق الوسط منطقة نووية، بل مرشحة لتكون المنطقة الأولى التي يمكن أن تستخدم فيها الأسلحة النووية، بعد أن استخدمت في هيروشيما وناغازاكي. وادعاء الولايات المتحدة أن سياستها هي منع انتشار الأسلحة النووية هو مجرد ادعاء، فسياستها هي سياسة «الانتشار المميز» أو «الانتشار المختار»، وفي هذا المجال يمكن أن نتوقف عند الملاحظات الآتية:

(أ) كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أعضاء في النادي النووي، وقد انضمت بريطانيا وفرنسا والصين والهند تباعاً إلى النادي النووي تحت سمع وبصر الولايات المتحدة. فهي التي ساعدت بريطانيا لتصبح دولة نووية، ولم تستطع أن تحول دون أن تصبح فرنسا دولة نووية، وغضت الطرف عن دخول الصين إلى النادي النووي.

(ب) سمح في المناطق الإقليمية بوجود مراكز قوية نووية أو سمح لهذه المراكز بشق طريقها لتصبح نووية مثل:

الأسلحة الذرية «النووية»، الأسلحة الكيميائية، أسلحة التفجير الحجمي، الأسلحة البيولوجية «البكتريولوجية». وفي هذا الإطار سارت الجهود الدولية في اتجاهين متوازيين: الأول تحريم الاستخدام في الأغراض العسكرية. والثاني منع تحويلها من الأغراض السلمية إلى الأغراض العسكرية. وقد أسفرت الجهود الدولية عن مجموعة من المعاهدات الدولية التي دخلت جميعها في حيز النفاذ، والتي استعرضها الكاتب بأبعدها وتفاصيلها كافة.

يتناول المؤلف في الفصل الثاني، بالشرح والتحليل، قدرات إسرائيل في مجال الأسلحة الذرية والكيميائية والبيولوجية. ويقول إن استراتيجية إسرائيل النووية تقوم، كما يدعي زعماء إسرائيل، على دفع عدوان قائم أو محتمل من الدول العربية عليها. ذلك أن قدرة إسرائيل على حشد الموارد البشرية التقليدية مقيدة، فضلاً عن أن تنامي فائض الأموال العربية الناتجة عن استثمار البترول يمكن العرب من الحصول على الأسلحة المتقدمة التي يمكن أن توسع الفجوة بينهم وبين إسرائيل في مجال الأسلحة التقليدية. فلا خلاص أمام إسرائيل سوى السلاح النووي ضد الهجوم العربي المحتمل أو لردع العرب في حال توفر النية لهذا الهجوم. ففي حديث لموشيه ديان إلى صحيفة **يديعوت أحرونوت** ذكر: «أننا قد وصلنا إلى نقطة بالغه الحرج في ما يتعلق باستخدامنا لقواتنا البشرية، إننا يجب أن نواجه قوة العرب

(١) **يديعوت أحرونوت**، ١٤/٣/١٩٧٩.

تسترت على نمو القدرة النووية الإسرائيلية وساعدتها إلى حد كبير، فإنها لم تفعل ذلك لكي تجعل السلاح الذري في المخازن، فهذا «ترف» لا تقدر عليه إسرائيل، ويجب أن نعلم بأن الولايات المتحدة تعالج موضوع «التوازن» في المنطقة على أساس من فوائد استراتيجية ضمن سياستها العالمية وليس على أساس اقتصادية، أي ما يمكن للعرب أن يحققوه لها من توفير الطاقة أو الأسواق.

ويؤكد المؤلف أن فرنسا، لا الولايات المتحدة، هي الطرف الرئيسي الذي أخذ بيد إسرائيل في سعيها للحصول على القنبلة الذرية، فعلى مدار ١٤ عاماً، من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٧، تعاونت فرنسا، في البدء في ظل حكومة غي موليه ثم في عهد شارل ديغول، مع إسرائيل وبصفة سرية في مجال الأسلحة التقليدية وكذلك في مجال التكنولوجيا النووية. وهنا دوافع تقف بوضوح وراء قرار موليه ثم ديغول مساعدة إسرائيل على أن تصبح لها أنياب ذرية:

أولها أن فرنسا كانت متورطة في حرب يائسة ضد الثوار الجزائريين، وربما كانت فرنسا تأمل أن يؤدي التهديد الذي يمثله حصول إسرائيل على الأسلحة النووية إلى «ترهيب» جمال عبد الناصر والمصريين وحملهم على وقف دعمهم للأعداء الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

ثانيها رغبة فرنسا في صنع قنبلتها النووية الخاصة من أجل أن تصبح مستقلة عسكرياً عن المظلة النووية الأمريكية، فقدمت إلى إسرائيل المساعدة التقنية في ميدان «إنتاج» الماء الثقيل، وحصلت إسرائيل في المقابل على تكنولوجيا الكمبيوتر الأمريكية. وكانت الولايات

جنوب أفريقيا، وهي مرشحة لتكون القوة الإقليمية العظمى في القارة الأفريقية، والهند في شبه القارة الهندية، وإسرائيل في الشرق الأوسط.

وبذلك أخذت عضوية النادي الذري تتكاثر، وأصبح التزامح النووي حقيقة واقعة، وأصبح العالم الآن في ظل مظلات نووية صغيرة تنتشر تحت مظلات نووية كبيرة.

إن اعتراض الولايات المتحدة يتركز على «دول إضافية» لا على «الأمر الواقع». ومن وجهة نظر الولايات المتحدة أيضاً، لا فرق لديها بين أن يعيش العرب دائماً تحت رحمة التفوق التقليدي الإسرائيلي، وبين أن يعيشوا تحت «الاحتكار النووي الإسرائيلي». فالوضع سيان بالنسبة إليها، وهي راضية مطمئنة ما دامت إسرائيل تتحكم بالنظام الإقليمي. بل قد يكون من الأصلح لها أن تقوم إسرائيل بهذا الدور عن طريق السلاح النووي. ففية تخفيف للأعباء التي تثقل كاهلها. فبدلاً من الاستنزاف المستمر لمخازنها من الأسلحة التقليدية يمكن أن تؤدي حيازة إسرائيل للأسلحة النووية إلى استقرار الأوضاع من دون الحاجة إلى استنزاف أو ابتزاز.

وهناك سبب آخر يجعلها لا تمانع إطلاقاً في استخدام السلاح النووي في الصراع الإقليمي إذا حتمت الظروف اللجوء إليه. فإسرائيل تخوض حروبها الآن بأسلحة تقليدية بالوكالة حيث حرية العمل الإقليمية متوفرة، فماذا يمنع أن تخوض حروبها في المستقبل بأسلحة نووية بالوكالة ما دام يتعذر على «الدولة المنبع» استخدام تلك الوسيلة. وإذا كانت الولايات المتحدة

دالاس عام ١٩٦١ أن ديفيد بن غوريون أصدر في فترة ما في عام ١٩٥٦ أمراً بالبداية في إقامة المفاعل النووي الثاني: وهو مفاعل لإنتاج مادة البلوتونيوم، التي تستخدم في إنتاج القنبلة الذرية. وبدأت المخابرات الأمريكية في تقديم المساعدات سراً من أجل تمكين إسرائيل من امتلاك السلاح النووي. وكانت حملة السويس عام ١٩٥٦ عاملاً رئيسياً وراء تقديم هذه المساعدة. فوافقت الولايات المتحدة على تزويد إسرائيل بوسائل لتمكينها من الدفاع عن السكان ضد أية هجمات صاروخية بالستية روسية، حيث أشارت التقارير التي رفعتها المخابرات الإسرائيلية إلى أن مصر وسوريا ستزودان بها قريباً.

خولت CIA صلاحية مساعدة إسرائيل، بسرية تامة، على امتلاك قدرة للرد على أي هجوم محتمل بالأسلحة المتطورة. وقد وردت هذه الحقيقة في وثيقة أعدها مسؤول كبير في CIA يدعى فيليبورا بفلاندا. ومما ورد في التقرير أيضاً أن خطة للتعاون وضعت بين CIA والجهاز العسكري الإسرائيلي يتضمن كميات كبيرة من اليورانيوم المخصب في معامل «أبولو».

وفي عام ١٩٦٠ قدمت CIA تقريراً حول ما يجري في مفاعل ديمونا إلى الرئيس الأمريكي، وأشار التقرير إلى أن المفاعل يساعد الإسرائيليين على إنتاج قنبلة واحدة سنوياً على الأقل.

في الفصل الثالث استعرض المؤلف قدرات دول الشرق الأوسط في مجال أسلحة الدمار الشامل - باستثناء إسرائيل التي تم تناولها في الفصل الثاني باعتبار أن دول المنطقة تأتي في بؤرة اهتمام الولايات

المتحدة قد فرضت حظراً على بيع أنواع معينة من الكمبيوتر إلى فرنسا خشية أن تستخدمها الأخيرة في تصميم القنابل الذرية، خاصة أن فرنسا أظهرت اهتماماً واضحاً في هذا الموضوع.

ووفقاً لما ورد في كتاب هاركاوي ووليم باور **الولايات المتحدة والأسلحة النووية**، «أصبح التعاون الفرنسي - الإسرائيلي في الميدان النووي وثيقاً جداً بعد أن رفض جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأمريكي في إدارة الرئيس أيزنهاور، الطلب الذي تقدم به ديغول من أجل قيام علاقة نووية متميزة بين فرنسا والولايات المتحدة، على غرار ما تتمتع به بريطانيا العظمى، وقد ساهم هذا الرفض في نفور فرنسا من منظمة معاهدة شمال الأطلسي «الناتو» في الستينيات، ودفع بها، حسب ما يدعي إلى المزيد من التعاون الوثيق مع إسرائيل.

إن أهم مساهمة فرنسية معروفة في ميدان العلوم الذرية لدى الإسرائيليين في ذلك الوقت كانت بناء المفاعل الذري ديمونا.

أما دور الولايات المتحدة الأمريكية في تعظيم التسليح النووي الإسرائيلي، فإنه لا يقل أهمية عن الدور الفرنسي وإن كان قد جاء في توقيت تال له. وقد كانت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) الأمريكية تعلم منذ اللحظة الأولى لإنشاء مفاعل ديمونا أن الهدف من وراء إقامته في منطقة قاحلة في صحراء النقب هو تطوير خيار عسكري.

أشارت مذكرة أعدها رئيس CIA إلى

القطري وأولويات تنفيذها، كذلك لا يوجد اتفاق على العدائيات التي تهدد الأمن القومي العربي وترتيب أولوياتها بعد إضافة بعد جديد غير مسبوق، وهو التهديدات العربية - العربية.

كما أن هناك نقطة جوهرية أخرى تفرض نفسها في هذا السياق وهي التوجيهات الاقتصادية للنظام الدولي، وهو ما يثير تساؤلاً: من يسبق من، ومن يتقدم على من؟ هل يتقدم الاقتصاد على عناصر الأمن القومي الأخرى، وخاصة العسكرية والأمنية، أم العكس؟ أم أنهما مترادفان يجب أن يسيرا في اتجاه واحد؟... والإجابة عن تلك التساؤلات تشير إلى أن مستقبل العرب يلزمه استراتيجية شاملة سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية أيضاً، حتى يمكن المحافظة على الأمن القومي العربي بعيداً عن سياسات الاختراق والهيمنة واستنزاف الطاقات العربية.

إن الأمن القومي مفهوم شامل، ولذا يجب أن يوضع في مكانة متقدمة في سلم أولويات الفكر الاستراتيجي العربي، لا أن يوارى خلف القوة الاقتصادية التي تحتاج منا إلى رؤية شاملة مستقبلية لمتطلباته.

وقد اختتم المؤلف هذا الفصل ببيان القدرات العلمية والتقنية المستخدمة لدى الجانبين الإسرائيلي والعربي والمؤثرة في المجال النووي والمتمثلة في أربعة عوامل رئيسية هي:

- ١ - بنية تحتية صناعية متقدمة.
- ٢ - معاهد أو مراكز بحوث متطورة.
- ٣ - رأس المال الكافي.
- ٤ - مفاعلات حرق الوقود النووي.

المتحدة الأمريكية، لما لها من مصالح حيوية وأمنية واستراتيجية فيها. وفي هذا الإطار تعرض لإمكانات كل من جمهورية مصر العربية والعراق وليبيا والجزائر والسعودية وسوريا، والإمكانات النووية الإيرانية والباكستانية. ويرى المؤلف أن معظم البلدان العربية لا تمتلك مقومات البرامج النووية الهادفة التي تمكنها من اللحاق بإسرائيل، كما أنها تفتقد الإرادة السياسية لذلك وإن كان بعضها، وفي مقدمتها مصر، تملك الإمكانات المادية لدعم هذا المشروع. ويضاف إلى ذلك أن الأسلحة النووية لا يمكن الحصول عليها بالشراء، كما أنه لا يوجد ما يسمى القنبلة الإسلامية. لكل ذلك فإن التوازن العسكري النووي في الشرق الأوسط هو لمصلحة إسرائيل بما لا يقل عن عقد قادم، حيث يتوقف ذلك على باقي أطراف المعادلة في المنطقة.

ويرى المؤلف أن متطلبات الأمن القومي العربي تشكل منظومة متكاملة، بعضها يقع في البيئة الداخلية لكل دولة، وبعضها في محيطها العربي وعلاقاته العربية، والبعض الآخر وهو خارج المنطقة والمجموعة العربية كالأوضاع الإقليمية والدولية وما يطرأ عليها من تغييرات في إطار الفترة الانتقالية للنظام العالمي الجديد.

وفي ضوء هذه الأوضاع الراهنة الصعبة، قد يكون من الصعب التوصل إلى توافق أممي لعدم توفر العناصر الأساسية لمفهوم الأمن القومي العربي، حيث لا يوجد إدراك ومن ثم لا يوجد اتفاق على الغايات والأهداف والمصالح العربية المطلوب حمايتها، سواء في بعدها القومي أو حتى

معاهدات لإنشاء مثل هذه المناطق، وتغطي المناطق الخالية من الأسلحة النووية الآن أكثر من ٥٠ في المئة من مساحة العالم، أما قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، فمن أهمها القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر المراجعة وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥، والذي يعد القرار الوحيد الذي يتبناه المؤتمر بشأن منطقة محددة - تعبيراً صريحاً عن مدى قلق الدول الأطراف من خطورة الموقف في الشرق الأوسط بسبب السياسات النووية الغامضة التي تتبعها إسرائيل، وعدم إخضاع منشآتها النووية لرقابة دولية، الأمر الذي يعرض المنطقة والسلم الدوليين للخطر.

وقد وضع المؤلف مقارنة بين مبادرة الرئيس مبارك ومبادرة الرئيس بوش ومبادرة الرئيس ميتران لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

وفي خاتمة كتابه يقول المؤلف إن من الممكن إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل وجعلها عاملاً جديداً يجعل المنطقة تسير بثبات، وبعيداً عن الانتشار وعن الشعور بعدم الأمان الذي لا يفتأ يتزايد، غير أنه لا يمكن من الناحية الواقعية إنشاء هذه المنطقة في المستقبل المنظور - أي أنها خطوة أولى في عملية تمديد لا تشعر فيها أية دولة بأنها مهددة، بل من الممكن أن يكون إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل أكثر فاعلية في هذا الخصوص، من معاهدات منع الانتشار على الرغم من الأهمية الجوهرية لهذا الصك ولنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية - الخاص بالأسلحة النووية - المحدد فيه ■

وفي الفصل الرابع استعرض المؤلف في البداية مداخل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والتي تنصرف إلى المدخل العالمي، والمدخل المتعدد الأطراف، والمدخل الإقليمي، والمدخل الثنائي، والمدخل المنفرد، ثم تطرق إلى مفهوم إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل والتدابير الكفيلة بتدبير إنشاء هذه المناطق. كما طرح المؤلف تصوراً مقترحاً لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يمثل قيمة مضافة كبيرة لهذا الكتاب تتعاضد أهميتها في هذه المرحلة العسيرة من التفاعلات الدولية والإقليمية لهذا الملف الشائك.

كما تناول بالشرح والتحليل والتدقيق المبادرة المصرية لنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط وأفريقيا، وجهود مصر ودورها في إثارة القضية في المحافل الدولية والإقليمية كافة وعلى مختلف الأصعدة لدفع المجتمع الدولي لممارسة ضغوط كبيرة على إسرائيل كي تنضم إلى منظومة منع انتشار الأسلحة النووية باعتبار أن انضمام إسرائيل يمثل حجر الزاوية للوصول إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

إن الذي لا شك فيه هو أن المجتمع الدولي يمارس ضغوطاً متزايدة من أجل تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، مع أنه يسير قدماً نحو إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل وبشكل خاص من الأسلحة النووية، ولم تعد المناطق الخالية من الأسلحة النووية موضوعاً غير اعتيادي في البيئة الاستراتيجية العالمية، وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وقعت جميع دول العالم عدا إسرائيل والهند وباكستان على